المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة
المرصد الوطني للإجرام
Observatoire National de la Criminalité

ملخص موجز سياسات عمومية | 2025

العوالم الافتراضية
ورهان حماية القاصرين بالمغرب

تقديم

أفرزت الطفرة التي تعرفها عوالم الميتافيرس الاجتماعية ومنصات الألعاب الإلكترونية واسعة الانتشار فضاءً رقمياً جديداً تتقاطع فيه المتعة بالتفاعل الاجتماعي والانكشاف على تهديدات جنائية مستجدة، ويبرز من خلال المعطيات المتاحة وجود تداخل واضح بين هشاشة البنى الوطنية ومصادر التهديد الخارجي الموثقة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر بعمق في سبل ملاءمة الإطار التنظيمي المغربي مع هذه التحولات.

تقييم الظاهرة من منظور وطني

من بين 11,4 مليون طفل وشاب مغربي تتراوح أعمارهم بين 5 و24 عاما، يكشف التحليل المتقاطع للبيانات الرسمية المرتبطة بالتركيبة السكانية، ومستوى الولوج الرقمي الذي يشمل نحو 89,2% من الأسر، وأنماط الاستخدام التي تظهر حضورا شبه شامل للقاصرين على شبكات التواصل، أن ما يقارب 2,1 مليون منهم يرتادون منصات ألعاب افتراضية تفاعلية من قبيل Roblox وFortnite وFree Fire. وتضيف دراسة متخصصة أجرتها شركة Kaspersky بعدا مقلقا لهذا الواقع، إذ تؤكد أن 88% من الآباء لا يعتمدون أي أدوات للمراقبة الأبوية بما يعني عمليا أن حوالي 1,85 مليون قاصر مغربي يرتادون هذه الفضاءات الرقمية دون متابعة أو توجيه في بيئات لا تخلو من مخاطر محتملة على سلوكهم وأمنهم الرقمي.

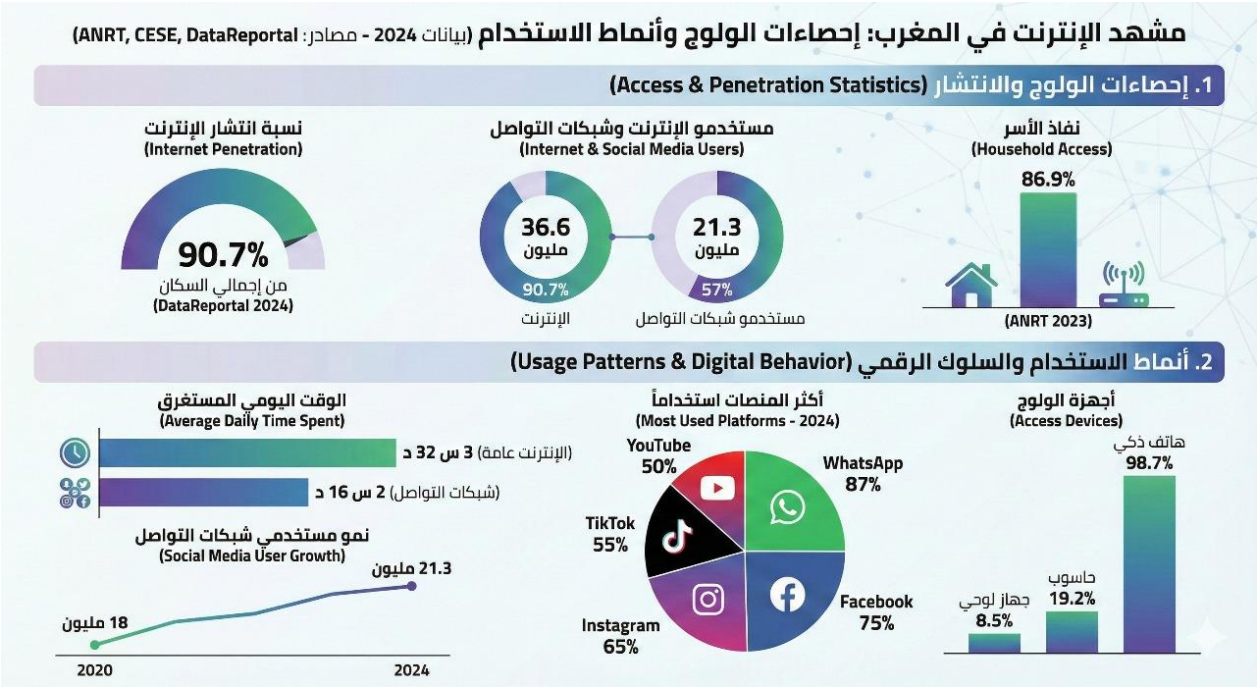

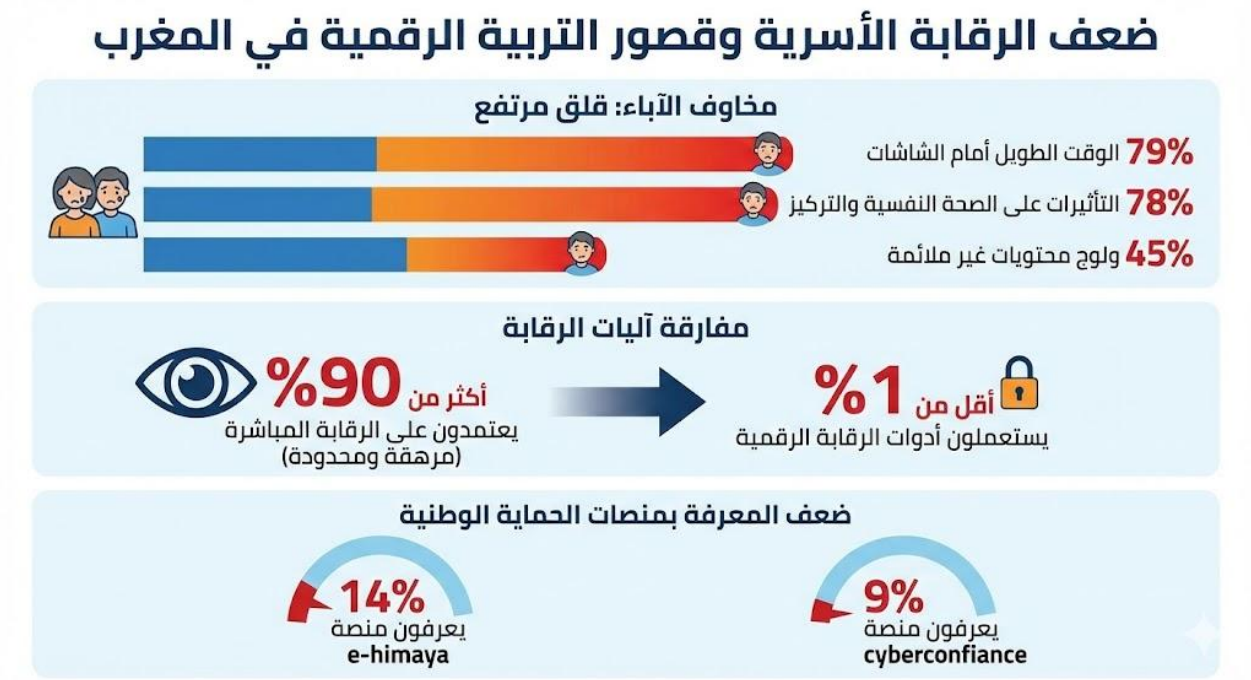

من جهة أخرى، يتخذ الحضور الاقتصادي لمنصة Roblox في المغرب بعدا ملموسا إذ تقدر مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بخمسة عشر مليون دولار أمريكي ضمن خمس دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بينها المغرب بشكل صريح، خلال الفترة الممتدة بين عام 2023 والربع الثالث من 2024، مدفوعة بنمو يصل إلى 30% في عدد الوظائف المكافئة بدوام كامل التي تستند إليها المنصة.

وعلى المستوى التجاري، يجري توزيع بطاقات Robux مسبقة الدفع عبر ستة متاجر وطنية متخصصة منتشرة في مختلف أنحاء البلاد بأسعار تتراوح بين 140 و 1090 درهما مع خدمة توصيل فوري تزيل القيود التقليدية أمام عمليات الشراء وتسهل الانتقال السريع من قرار الرغبة إلى الدفع والاستخدام.

أما على مستوى البنية المجتمعية، فقد ترسخ حضور Roblox داخل المشهد الرقمي المغربي من خلال شبكات مستخدمين منظمة تضم أكثر من 11 ألف عضو معرّف، موزعين بين منصة Roblox التي تستقطب 4673 عضوا، وخادم Discord المرتبط بها والذي يضم 4996 مشاركا بما يعكس تبلور فضاء تفاعلي محلي متماسك يتجاوز مجرد الاستهلاك نحو بناء هويات رقمية جماعية ونشاط اجتماعي مستمر.

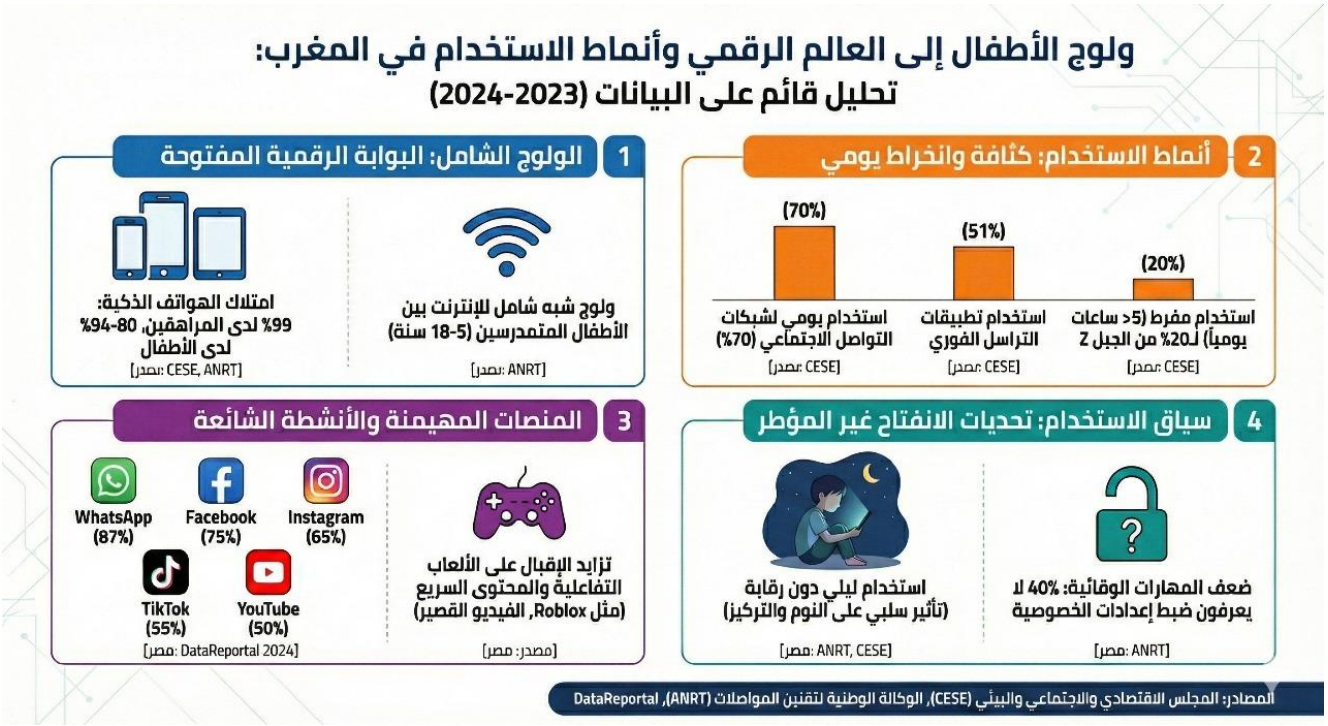

المعطيات الإحصائية الجنائية ومعضلة الرقم الأسود

توثق المعطيات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني والمرصد الوطني للإجرام تحولا لافتا في مسار الجرائم الإلكترونية بالمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2024، فقد ارتفع عدد القضايا المسجلة من 765 قضية سنة 2017 إلى 1091 قضية سنة 2018 (43%+)، ثم انخفض إلى 908 قضية سنة 2019 -) (17%، وإلى نحو 863 قضية سنة 2020 (5%-)، قبل أن يشهد طفرة ابتداء من سنة 2021 بـ 5275 قضية (7%+)، ثم 623 5قضية سنة 2022 (7%+)، و5969 قضية سنة 2023 (6%+)، وصولا إلى 8333 قضية سنة 2024 (40%+). وتمثل هذه الأرقام زيادة قدرها 989%خلال سبع سنوات أي ما يعادل تضاعف الظاهرة بحوالي 11مرة.

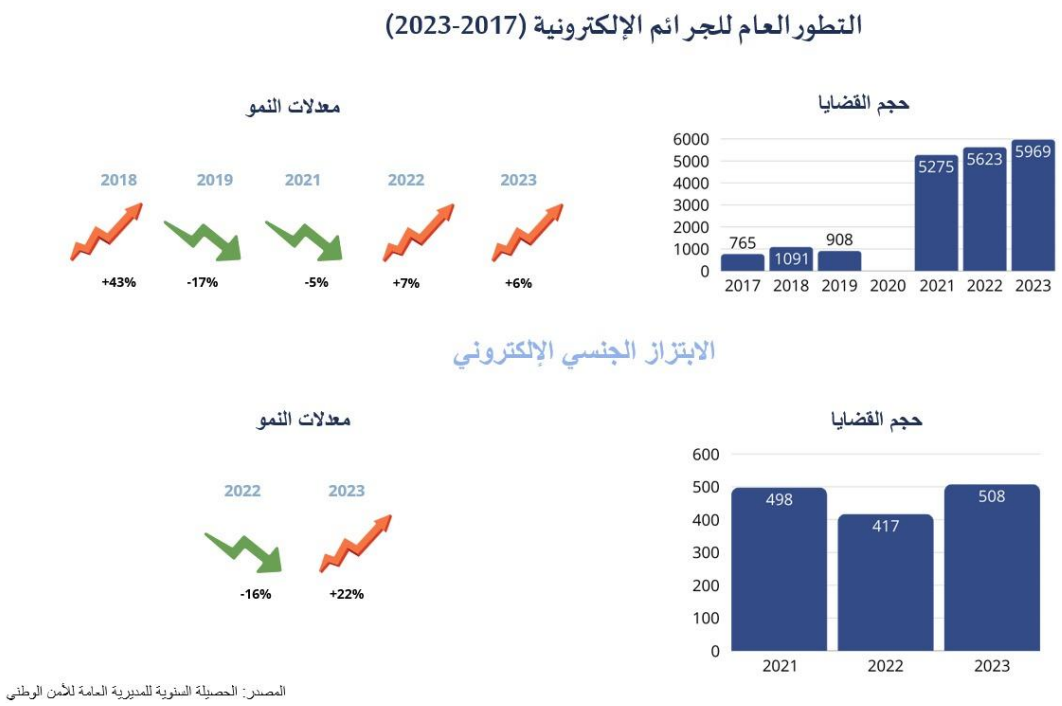

المصدر: الحصيلة السنوية للمديرية العامة للأمن الوطني

وفي السياق نفسه، سجلت منصة E-Blagh 12614 تبليغا في ظرف ستة أشهر فقط، كما تظهر نتائج الأشهر الثلاثة الأولى أن 60% من التبليغات تتعلق بالاحتيال والنصب الرقمي و20% بالابتزاز الجنسي و 10%بالإهانة والقذف والتشهير، فيما تتوزع 10%المتبقية على قضايا أخرى.

أما الابتزاز الجنسي (sextorsion) فقد عرف منحنى متقلبا ما بين 2021 و2024، حيث تم تسجيل 498 قضية سنة 2021 و417 قضية سنة 2022 (16%-)، ثم ارتفاع إلى 508 قضية سنة 2023 (22%+)، قبل الانخفاض إلى 391 قضية سنة 2024 (23%-).هذا ، وشهدت سنة 2024 إيقاف 163 شخصا وتسجيل 394 ضحية من بينهم 123أجنبيا، ورغم أن عدد الموقوفين انخفض بـ 40%خلال ثلاث سنوات (من 270 سنة 2021 إلى 163 سنة 2024)، فإن عدد الضحايا الأجانب ارتفع بنحو 29% خلال الفترة نفسها (من 95 إلى 123).

كما توثق رئاسة النيابة العامة، بين عامي 2020 و2023، معالجة 2 915 قضية تمت من خلالها متابعة 3 646 شخصا، وتظهر البنية الإجرامية لهذه الملفات أن الابتزاز المالي بواسطة التهديد بنشر المعطيات أسفرت عن متابعة 1 173شخصا، و809 شخصا بالنسبة للجرائم المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية، في حين يسجل 716متابعا في قضايا التحرش الجنسي عبر الوسائط الرقمية.

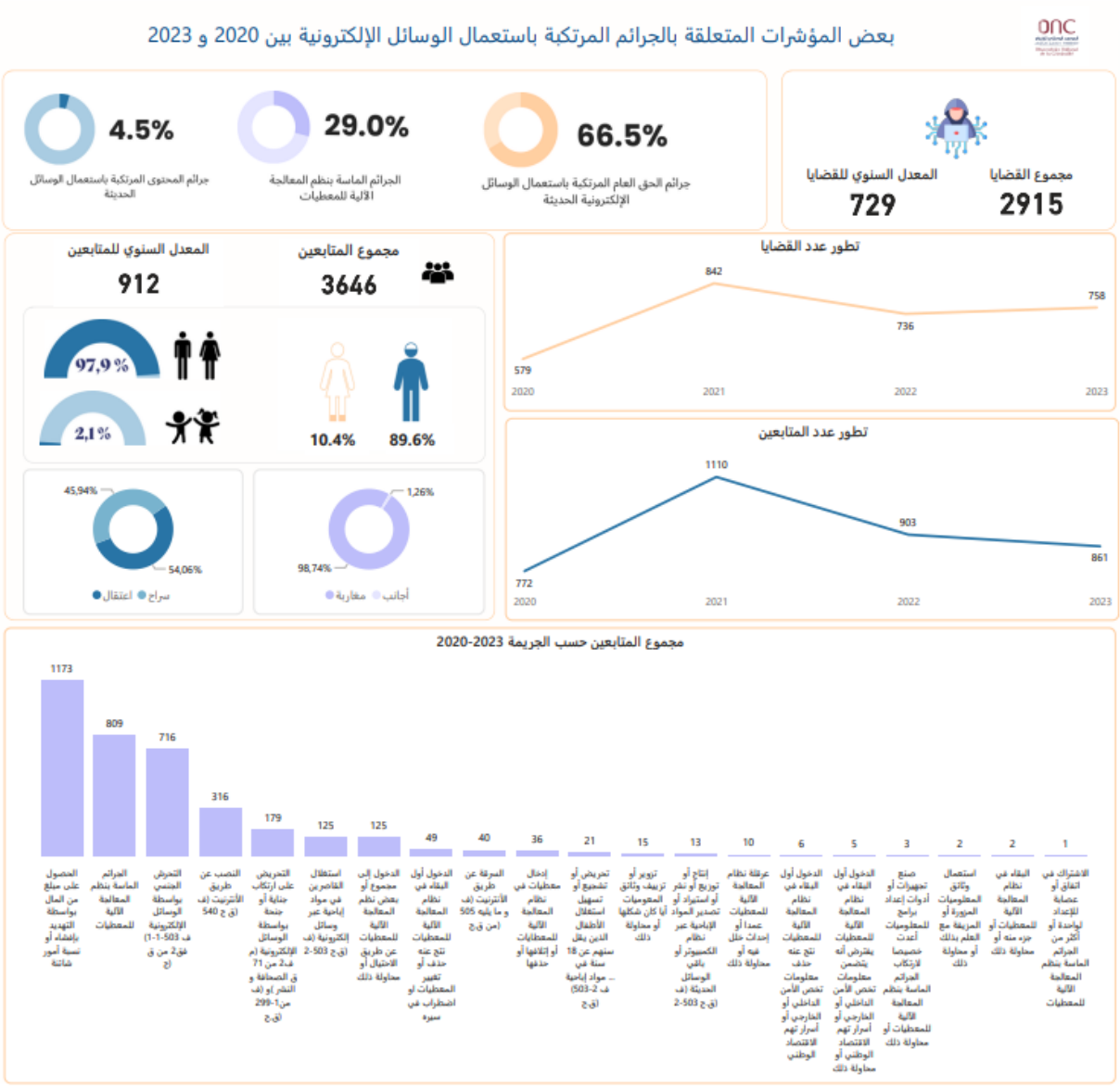

وتشمل معطيات أخرى صادرة عن مؤسسات وطنية مختلفة ما يلي :

- سجلت جمعية التضامن المغربي لحماية الطفولة 745 1تبليغا من ضمنها 98حالة اعتداء جنسي رقمي؛
- يشير المركز المغربي للأبحاث متعددة التقنيات والابتكار إلى زيادة قدرها 35% في حالات العنف السيبراني الموجه ضد القاصرين خلال سنة 2024.

وعلى الرغم من توفر معطيات كمية متنامية حول الجريمة الرقمية، تبرز الأبحاث الدولية أن نسبة الأطفال والمراهقين الذين يقدمون شكايات عند تعرضهم لاعتداءات إلكترونية لا تتعدى 3% وإذا ما تم إسقاط هذه

النسبة على عدد البلاغات المسجلة عبر منصة E-Blagh، فإن الصورة المحتملة تصبح أكثر اتساعا بما قد يعني وجود ما بين 250 ألفا و300 ألف ضحية غير مدرجة ضمن الإحصاءات الرسمية.

ويتعلق الأمر بتقدير تقريبي يستند إلى معيار دولي للتبليغ لا يأخذ في الحسبان الخصوصيات الوطنية، الأمر الذي يفرض معه إجراء دراسات مغربية ميدانية لضحايا الجريمة الرقمية بهدف تحديد الحجم الحقيقي للظاهرة وكشف الامتدادات الخفية للرقم الأسود في مجال الجرائم الإلكترونية الماسة بالقاصرين.

الموقع الإقليمي المثير للقلق

يكشف تحليل الإنتربول أن 69.24% من حالات الابتزاز الجنسي المالي الإفريقية تتركز في المغرب، وهو وضع يمكن أن يكون ناتجا عن تقاطع عدة عوامل:

- معدل بطالة الشباب البالغ 37,7% الذي يمكن أن يشجع الاقتصاد الإجرامي الرقمي؛
- التعدد اللغوي (العربية، الفرنسية، الإنجليزية...) الذي يسهل عمليات الاستغلال العابرة للحدود؛
- البنية التحتية الرقمية المتقدمة (12,6 مليون هجوم إلكتروني محظور سنة 2023) التي تجذب المجرمين المنظمين؛
- الفارق الزمني الذي يسمح بالاستغلال المستمر للضحايا.

التهديدات الدولية

قادت عملية Restore Justice التي نفذها مكتب التحقيقات الفدرالي في ماي 2025 إلى توقيف 205 أشخاص ثبت تورطهم في استهداف ضحايا يتراوح متوسط أعمارهم بين 11 و12 سنة داخل بيئات رقمية غامرة. وفي السياق نفسه، كشفت عملية Kidflix التي نسقها الإنتربول خلال 2024-2025 عن وجود 1,8مليون ملف متعلق باستغلال إباحي للأطفال داخل العوالم الافتراضية، في حين أسفرت عملية Cumberland(أكتوبر 2024) عن تفكيك شبكات إجرامية لجأت إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي لإنتاج محتوى اعتداء مصطنع.

ومن زاوية التمويل غير المشروع، سجلت مجموعة العمل المالي (GAFI) في مارس 2025 ثلاث آليات معتمدة لجني العوائد الإجرامية تتمثل في ابتزاز الأصول المشفرة عبر التهديد بالكشف، اقتناء محتويات غير مشروعة بواسطة رموز NFT مجهولة الهوية، وتبييض الأموال من خلال الاقتصادات الافتراضية .

كما وثق المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC) ما مجموعه 2847 بلاغا يتعلق بالاعتداءات داخل فضاءات الميتافيرس، بينما يشير تقرير Hindenburg Research إلى وجود 38 شبكة إجرامية منظمة تنشط على هذه المنصات.

الإطار القانوني الحالي: المكتسبات التشريعية وجهود التحديث

انخرط المغرب منذ سنة 2003 في مسار متواصل لسد الفراغ التشريعي المتعلق بالجرائم الإلكترونية، حيث تم بناء منظومة قانونية شاملة تغطي أربع ركائز أساسية:

أولا - المعاملات الإلكترونية :القانون رقم 05.53 حول التبادل الإلكتروني للبيانات القانونية (2007)، والقانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.(2020)

ثانيا - حماية المعطيات الشخصية :القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (18 فبراير 2009).

ثالثا - الأمن السيبراني :القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني (2021)، مع تجريم الأفعال الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات بموجب القانون رقم 03-07 المكمل للقانون الجنائي (11 نونبر 2003).

رابعا - حماية المستهلكين عبر الإنترنت :القانون رقم 08.31 الذي يقضي بتدابير حماية المستهلك.(2011)

كما تم تعزيز هذه المنظومة القانونية بالقانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الذي جرّم السلوكيات الإجرامية المرتكبة بواسطة الوسائل السمعية البصرية أو الإلكترونية، وبالقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الذي يتضمن مقتضيات زجرية للعنف الرقمي.(2018)

على الصعيد الدولي، صادقت المملكة المغربية على اتفاقية بودابست حول الجريمة الإلكترونية (29 يونيو 2018)، وعلى بروتوكولها الإضافي الأول المتعلق بتجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكراهية الأجانب المرتكبة عبر الإنترنت (المؤرخ في 28 يناير 2003، المصادق عليه في 2014)، ووقّعت على البروتوكول الإضافي الثاني (12 ماي 2022) الذي يرسي آليات مُبسّطة لإصدار الأوامر مباشرة لمزودي الخدمات التابعين لدول أخرى، وآليات الكشف السريع عن بيانات حركة المرور، والحصول على الأدلة الإلكترونية خلال الأبحاث الجنائية المشتركة.

واستمرارا لهذا الانخراط الدولي، شارك المغرب بفعالية في صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية ضمن أشغال اللجنة المخصصة المفتوحة العضوية (2019-2024) بموجب قرار الجمعية العامة رقم 247/74، ووقّع السيد وزير العدل عبد اللطيف وهبي على الاتفاقية بهانوي بتاريخ 25 أكتوبر 2025، بعد اعتمادها بتوافق الآراء من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والسبعين (دجنبر 2024).

يشهد **الموقع الدولي للمغرب** على هذا النضج المؤسساتي :**المرتبة 50 عالميا** من بين 194 دولة في **مؤشر الأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات 2020** (المستوى الأول Tier 1/Role Modelling بـ **97,5نقطة**)، **المرتبة 52** في **مؤشر الإنترنت الشامل 2022**، و**المرتبة 88** عالمياً(**المرتبة 6 إفريقيا**) في **مؤشر أكسفورد إنسايتس لجاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي 2023** من بين 193 دولة.

على المستوى الإجرائي، أدخل قانون المسطرة الجنائية الجديد (القانون رقم 03-23، سبتمبر 2025) تطورات مهمة مُكيّفة مع واقع الجريمة الإلكترونية :**التحقيقات الرقمية عابرة الحدود** التي تُجيز تفتيش أنظمة المعلومات الموجودة خارج التراب الوطني، **الحجز المعجل للأدلة الإلكترونية المتطايرة** في غضون 48 ساعة بدون إذن مسبق في حالة الخطر الوشيك، و**التعاون القضائي المعزز** الذي يسمح بتبادل البيانات في 72 ساعة مع الدول الأطراف في اتفاقية بودابست. كما تمت الإشارة في هذا القانون إلى إجراء التفتيش الرقمي للأجهزة المعلوماتية والأدوات الإلكترونية، وحجز البيانات والأدلة الإلكترونية والآثار الرقمية، ومسطرة تحليل الآثار الرقمية لاستخراج البيانات والأدلة المتصلة بالجرائم، وتحديد مسطرة التقاط المكالمات المنجزة بواسطة أشكال الاتصال الإلكترونية أو وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتحديد مسطرة التقاط وبث وتسجيل الأصوات والصور والمعطيات الإلكترونية وتحديد المواقع.

وعلى مستوى الإصلاحات الجارية، ووعيا منها بأهمية التحول الرقمي وبالمخاطر الناجمة عنه، انكبت وزارة العدل على وضع أسس مجموعة من الإصلاحات التشريعية المتعلقة بمكافحة الأنماط المستجدة من الجريمة المعلوماتية، بهدف تجاوز الإكراهات العملية الناجمة عن تعدد وتشتت النصوص القانونية أو التداخل بينها. تستهدف **مسودة مشروع القانون الجنائي** تجريم الاعتداءات الجنسية الرقمية، وانتحال الهوية الإلكترونية (استخدام بيانات الأشخاص بقصد تقويض شرفهم أو اعتبارهم عبر وضع صورهم ومعرفاتهم الشخصية ونشر محتويات مسيئة)، ونشر المحتويات الحميمية دون موافقة—ما يُعرف دولياً بـ**"الانتقام الإباحي **"(revenge porn)—فضلاً عن مواجهة ظاهرة **التزييف العميق "ديب فايك** .(deepfake) "كما يوفر المشروع حماية جنائية أكبر للتسجيلات أو الأقوال أو المعلومات الملتقطة في مكان خاص، مع مضاعفة العقوبة إذا تعلق الأمر بصور أو معلومات ذات طبيعة جنسية (المواد 447-1 و447-2 و447-3)، وتجريم التقاط أو نقل أو بث موقع شخص دون موافقته، وتجريم فتح أو حذف أو تأخير أو تحويل المكالمات أو المراسلات الإلكترونية

بسوء نية، واعتراض أو تحويل أو إفشاء المراسلات، وتركيب أجهزة تسمح بهذه الاعتراضات. والأهم، يُجرّم المشروع **بيع أو توفير أو استيراد الأدوات التقنية** المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم أو حتى القيام بإعلان لصالحها—وهو ما يستهدف مباشرة نموذج **"الجريمة كخدمة**.(Cybercrime-as-a-Service) "

ومع ذلك، **رغم هذه التطورات الجوهرية والإصلاحات الجارية، يظهر الإطار الحالي حدودا** أمام التحديات الخاصة التي تطرحها عوالم الميتافيرس الاجتماعية:

أولا- التناسب العقابي: تبقى العقوبات الجنائية من حيث الغرامات المنصوص عليها غير متناسبة مع حجم الانتهاكات وقدرات الشركات متعددة الجنسيات. فالغرامة القصوى البالغة 200,000 درهم (حوالي 20,000 دولار أمريكي) المنصوص عليها في الفصل 607-4 من القانون الجنائي تمثل 0.0001% من الإيرادات السنوية لمنصة مثل Roblox (15 مليار دولار سنة 2024)، أي ما يعادل ساعة واحدة فقط من رقم الأعمال، بينما ينص قانون الخدمات الرقمية الأوروبي على عقوبات تصل إلى 6% من رقم الأعمال العالمي (ما يعادل 900 مليون دولار محتملة لشركة مثل Roblox).

ثانيا - المجال الترابي : لا ينص القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني صراحة على أنظمة المعلومات للكيانات الخاصة من مجال تطبيقه.

ثالثا - المفاهيم الخاصة بالبيئات الغامرة :رغم أن مسودة القانون الجنائي تتضمن تجريم الاعتداءات الجنسية الرقمية وانتحال الهوية ونشر المحتويات الحميمية والتزييف العميق، تبقى المفاهيم القانونية الأساسية **الخاصة بالبيئات الغامرة** غائبة عن القانون الوضعي المغربي" :**الاستدراج** - grooming) "المقاربة المفترسة التدريجية للقاصرين في الفضاءات الافتراضية(، **"التلاعب الخوارزمي "**(استغلال التحيزات المعرفية للأطفال بالذكاء الاصطناعي)، و"تسهيل الانتهاكات" (مسؤولية المنصات عن الأضرار المنهجة الناتجة عن خيارات التصميم).

رابعا - الالتزامات الوقائية على المنصات :يشكل غياب الالتزامات الوقائية المفروضة على المنصات خارج التراب الوطني فيما يتعلق بـ **تقييم المخاطر النظامية** التي تهدد القاصرين، و**الإشراف الاستباقي بالذكاء الاصطناعي** على المحتويات والتفاعلات، و**الإبلاغ الإلزامي** عن المحتويات الإجرامية للسلطات الوطنية، و**المسؤولية عن خيارات التصميم** (الأنماط المظلمة، الخوارزميات الإدمانية، اقتصاديات الدفع الاندفاعي، الألعاب القمارية المُقنّعة) تعد من بين أبرز النقاط التي يتعين التطرق إليها انسجاما مع المعايير الدولية (قانون الخدمات الرقمية الأوروبي، قانون السلامة على الإنترنت البريطاني) التي تُلزم بـ **"واجب العناية** duty) " (of careالقابل للقياس تجاه المستخدمين من الفئات الهشة، مع فرض عقوبات رادعة على الامتناع.

فعالية الاستجابات

يظهر التحليل المقارن لستة عشر نظاما دوليا تدرجاً واضحاً في فعالية آليات الحد من المخاطر الرقمية التي يتعرض لها القاصرون، ويتقدم هذه الآليات ما يسمى ب " الإشراف الأسري النشط " إذ يسهم في خفض المخاطر بنسبة 67% عبر مزيج من الضوابط التقنية والحوار المنتظم بين الآباء والأبناء والاستخدام المشترك للأجهزة والمنصات. ويلي ذلك نهج الحماية بالتصميم الذي يحقق أثراً وقائياً يصل إلى 45% من خلال اعتماد نظم صارمة للتحقق من العمر وفصل المساحات المخصصة للأطفال وآليات إشراف استباقي مدعومة بالذكاء الاصطناعي .

أما الجزاءات المالية الرادعة فتساهم بنحو 23% من الفعالية عبر غرامات متدرجة متناسبة مع الإيرادات، في حين لا يتجاوز أثر التنظيم الذاتي القائم على مدونات سلوك طوعية وشهادات إقرار ذاتي نسبة 8% فقط، بما يعكس محدوديته دون سند تشريعي ملزم.

وعلى المستوى التنظيمي، يفرض قانون الخدمات الرقمية الأوروبي ست التزامات أساسية على المنصات الكبرى :

- تقييم سنوي للمخاطر ؛
- اعتماد إجراءات قابلة للقياس للتخفيف من المخاطر؛
- إخضاع المنصات لتدقيقات مستقلة؛
- تطوير واجهات ملائمة للأطفال؛
- تعزيز الشفافية الخوارزمية؛
- ضمان التعاون مع السلطات المختصة .

وقد أفضى الامتثال لهذه الضوابط إلى نتائج ملموسة، حيث سجّلت Roblox UK انخفاضا بنسبة 34% في بلاغات الإساءة بين عامي 2023 و2024. وفي الاتجاه ذاته، أدخل قانون السلامة على الإنترنت بالمملكة المتحدة (2023) مبدأ "واجب العناية تجاه القاصرين"، مقترنا بالتزام قانوني بتحقيق نتائج قابلة للقياس، وأظهرت التقييمات الأولى الصادرة في ديسمبر 2024 تراجع المحتويات الضارة المبلغ عنها بنسبة 28%.

هذا، واتجهت بعض الدول نحو مقاربات أكثر صرامة كما هو الحال في أستراليا التي اعتمدت في نوفمبر 2024 منعا شاملا لولوج الشبكات الاجتماعية للأطفال دون سن 16 سنة، مع عقوبات مالية قد تبلغ 50مليون دولار أسترالي. وتتوقع السلطات الاسترالية انخفاضا في التعرض للمخاطر الرقمية بنسبة 43% خلال عامين.

في نفس السياق، واستنادا إلى معطيات وطنية مقلقة تظهر أن 94% من الأطفال دون 13 عاما يمتلكون حسابات على منصات يفترض أن تكون محظورة عليهم، وأن 60% من الفتيان يشعرون بعزلة متزايدة، بينما تسجل اضطرابات نفسية مؤكدة لدى 15% من المراهقين مرتبطة بالاستخدام المكثف لهذه الشبكات، أصبحت الدنمارك خلال نوفمبر 2025 أول دولة داخل الاتحاد الأوروبي تعتمد سنا أدنى يبلغ 15 عاما للولوج إلى المنصات الاجتماعية مع السماح، بشكل استثنائي، للفئة ما بين 13 و15 سنة للولوج لهذه المنصات بموافقة أبوية.

من جهة أخرى، و استنادا على نتائج "يوروبارومیتر 2025" التي أظهرت أن 90% من الآباء يعتبرون تنظيم ولوج القاصرين لشبكات التواصل الاجتماعي أمرا مستعجلا وأن 97% من الفئة بين 13 و17 سنة يستخدمون هذه الشبكات يوميا، فيما تبدي 78% من الأسر قلقا من طول المدة التي يقضيها أطفالهم أمام الشاشات، كما يظهر ربع المراهقين تقريبا مؤشرات إدمان رقمي. لأجله، صوت البرلمان الأوروبي في 26 نوفمبر 2025 لصالح قرار يدعو إلى اعتماد 16سنة كحد أدنى موحد للولوج إلى الشبكات الاجتماعية داخل الاتحاد، مع تحديد حد أدنى مطلق يبلغ 13 عاما لا يمكن النزول دونه.

توصيات عامة:

توجه هذه المعطيات سالفة الذكر النقاش الوطني نحو خمسة مسارات تفكير أساسية في السياق المغربي، صيغت في هذه المرحلة بصورة أولية بهدف إضاءة النقاش المؤسساتي:

- تعزيز الإطار القانوني الحالي من خلال إدماج عقوبات مالية مرتبطة برقم معاملات المنصات الرقمية وإقرار تكييفات جنائية خاصة بالبيئات الرقمية (بما فيها العوالم الافتراضية) تشمل تجريم الاستدراج الرقمي، التلاعب الخوارزمي، وتسهيل ارتكاب الانتهاكات عبر المنصات؛
- إعادة هيكلة منظومة الإشراف المؤسسي التي يجري حولها نقاش وطني بخصوص الصيغة الأنسب، سواء عبر توسيع صلاحيات المؤسسات الحالية (كالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، والمديرية العامة

لأمن نظم المعلومات)، أو إحداث هيئة متخصصة جديدة، أو اعتماد نموذج يقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية؛

- بلورة **مفهوم "سن رشد رقمي متدرج "على أربع فئات عمرية** يتمثل في حظر تام للأطفال دون 12 سنة من الولوج إلى منصات التواصل الاجتماعي وكذا منصات الألعاب، وإتاحة الولوج المشروط

بالموافقة الأبوية للفئة بين 13 و15 سنة. واستقلالية أكبر في ولوج هذه المنصات مصحوبة بضمانات وقائية للفئة بين 16و17 سنة. ثم بلوغ سن الرشد الرقمي الكامل ابتداء من 18 سنة؛

- وضع آليات لإلزام المنصات الأجنبية باحترام الإطار الوطني عبر اشتراط تمثيلية محلية، والارتباط بالنظام المصرفي الوطني واعتماد تدرج تصاعدي في التدابير عند حالات عدم الامتثال؛

- استحضار موقع المغرب الإقليمي وإمكان تموقعه كفاعل إفريقي رائد في مجال التنظيم المسؤول للفضاءات الرقمية من خلال تنظيم قمة سنوية مخصصة لهذا الموضوع، وتطوير برامج لنقل الخبرة وبناء القدرات كذا وتعزيز قنوات التعاون مع الدول والمؤسسات الشريكة.

وتروم هذه التوصيات العامة في مجملها تحقيق التوازن المطلوب بين فعالية الحماية من جهة، واحترام الخصوصيات الثقافية والقيمية الوطنية مع الحفاظ في الوقت ذاته على جاذبية المغرب باعتباره مركزا رقميا إقليميا صاعدا، من جهة أخرى.

⚠ تنبيه منهجي

تم اعتماد منهجية متعددة المصادر تجمع بين التحليل الكمي والنوعي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى **ثلاثة قيود منهجية**:

أولا، محدودية البيانات الإحصائية الوطنية الشاملة والمحينة بشكل متواصل حول استخدام الميتافيرس بين القاصرين بالمغرب، تم الاعتماد على **مؤشرات غير مباشرة** من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CESE) ، ومنصة E-Blagh للمديرية العامة للأمن الوطني، والمندوبية السامية للتخطيط(HCP) ، **مع إسقاطات ودمج بيانات من مصادر مختلفة** لفعاليات المجتمع المدني وبعض المنصات المتخصصة وطنيا ودوليا.

ثانيا، تم الاستناد إلى بيانات دولية) عمليات اليوروبول والإنتربول، FBI Restore Justice، دراسات علم الأعصاب (مع **تطبيقها بحذر** على السياق المغربي.

ثالثا، التوصيات المُقدمة تمثل **توجهات عامة** تحتاج دراسات تكميلية شاملة.

تهدف ورقة السياسات إلى فتح **نقاش وطني مُستنير**، مع توفير **نقطة انطلاق** لعملية تشاورية شاملة.